هواء في شبك

(عاليمنه ويلقلق)

وهذه كناية بغدادية، عن المتصدر الذي نال اكثر مما يستحق، ومازال يتبرم ويشكو، وأصل الكناية: ان احدهم من كبار الموظفين في الحكومة العراقية في الاربعينيات كان شديد العناية (بالاتكيت)، وكان لايطيق ان يتقدم عليه احد في المجلس اصغر منه سنا، او اقل منه مقاما، وحدث ذات يوم ان كان راكبا في سيارة، وقد احتل الجانب الايمن منها، فاستوقفه شيخ من الشيوخ وصعد معه الى السيارة، وزاحمه حتى جلس في موضعه على اليمين، فاغتاظ غيظا شديدا بان عليه، ولكن الشيخ لم ينتبه الى ماحصل واستمر في حديث بدأ به، يرفع صوته تارة ويخفضه اخرى، واشتد الغيظ بصاحبنا فصرخ فيه: هم عاليمنه، وهم تقلق.

والكثير الان (عاليمنه ويلقلقون)، يريدون ان يضربوا عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية هم من رجال السلطة والجاه ومن ناحية اخرى يريدون الفوز بقلوب المظلومين والمحرومين، يتسلم المخصصات الدسمة والراتب العالي والسيارات الفخمة ذات الاصوات المتعددة، ويظهر على شاشات الفضائيات يعرض بالمخصصات والمميزات والرواتب وكأنه محروم منها وهو اول من يعد جيوبه لملئها بالدولارات الخضر.

وهذا عملة مزيفة اذ انه يحرس مع الراعي ويأكل مع الذئب، ومن ثم يضمن صداقة الذئب وعطف الراعي، وقد طردت هذه العملة، العملة الحقيقية ورمت بها الى بحر النسيان لتتفرد بالانحدار الى الاسفل بسرعة هائلة تاركة وراءها غبارا كثيفا يمثل الخسارات المتلاحقة بجوانب عديدة، ولكن هؤلاء ايضا يستطيعون التخلص من المواقف المحرجة اثناء الاستجوابات والاستدعاءات، بطرح خطط مستقبلية هي عبارة عن حبر على ورق يحلم معدها بانقضاء السنوات الاربع ولكل حادث حديث ؛ واغلب هؤلاء يعبر التخته كما يقول اهل بغداد، وهم يعبّرون (بالتخته) عن جسر بغداد المنصوب على دجلة وكان متخذا من قوارب ربط بعضها الى بعض بالحبال وصفت عليها ألواح يعبر عليها الناس من الجانب الشرقي الى الجانب الغربي وكان للحكومة العثمانية سلطان على الجانب الشرقي في اكثر الاحيان ولاسلطان لها على الجانب الغربي، فاذا خاف احدهم عبر الى الغرب فقالوا (عبر التخته) وهي كلمة فارسية تعني اللوحة المسطحة العريضة.

وقد رأينا الكثيرين عبروا بهذه الطريقة مع اموال لاتعد ولاتحصى ومع هذا فهم يتمتعون بالجاه والعز في دول اخرى ؛ كنا ننتظر ممن يتسلم السلطة ان يعيد الى العراق امواله التي سرقت، ويطارد اللصوص من الحواسم وغيرهم واذا باللص محترم ومهاب، يقوم له اجلالا في (الدواوين من اكبر عكال الى اصغر افندي) وهذا كما يقول الشاعر:

(صوت اهناك صوت اهناه يمر جتال ابوي ابمستحه اتلكاه
واحبه اهنا واحبه اهنا واكوم بكومة الديوان لوداعه
شفت الذيب والراعي اجوا منا واعرف الذيب واطباعه)

وجل مانخشاه ان يدوم الحال على ماهو عليه فيصبح للصوص من يمثلهم ويدافع عن حقوقهم، وهو جالس على اليمنه لايدري اين وصل الوطن، وماهي حال الشعب الذي غزاه المرض والموت والفاقة ؛ كنا نحاول قبل هذا ان نطرح سلبيات الهيئات والوزارات والمؤسسات املا في اصلاحها اما الآن فقد غادرنا الامل،لان الامر بات كلاماً على السلاطين، (ومن يقرا من يسمع)

ورحم الله من قال انه هواء في شبك.

عبدالله السكوتي

الكردستاني يجدّد تمسكه بالدستور

تحالف الائتلافين: تسمية مرشح رئاسة الوزراء قبل انعقاد جلسة البرلمان الاولى

□ **بغداد / المدى**

ما زالت الساحة العراقية تشهد، حراكا سياسيا واسعا، وبخاصة للكتل الفائزة سعيا منها لتشكيل كتلة نيابية يمكن من خلاها تأليف الحكومة المقبلة، أو على الأقل الاتفاق على تسمية رئيس الوزراء، وفي غضون ذلك أكد رئيس منظمة بدر والقيادي البارز في الائتلاف الوطني هادي العامري ان"الائتلافين لم يتوصلا، حتى الآن الى مرشح لمنصب رئاسة الحكومة وان المفاوضات ما زالت مستمرة بهذا الشأن بخصوص تسمية التحالف ومن سيرأسه".

وأضاف العامري في تصريح صحفي ان"الائتلافين الوطني ودولة القانون ما زالا يبحثان في الآليات، ولم يحسما موضوع رئاسة الحكومة ومن يشغل هذا المنصب"مضيفاً ان"كلاً من دولة القانون والوطني سيطرحان مرشحهما لهذا المنصب"، مشيرا الى ان"دولة القانون والوطني يعتزمان تسمية مرشح رئاسة الوزراء قبل انعقاد جلسة مجلس النواب الأولى، بعد إعلان النتائج النهائية والمصادقة عليها من قبل المحكمة الاتحادية، والدعوة لعقد اول جلسة لمجلس النواب المقبل".

فيما أكد عضو ائتلاف دولة القانون علي الأديب،"عزم ائتلافه على التوصل الى حل لموضوع رئاسة الحكومة وتشكيلها"منوهاً الى ان"الائتلافين بصدد الانتهاء من هذا الموضوع"وان الايام المقبلة سيتم التوافق على مرشح رئاسة الوزراء ولا مرشح تسوية لهذا المنصب".

وأفاد الأديب ان"ائتلافه مع تشكيل حكومة شراكة وطنية تضم القائمة العراقية، والائتلاف الكردستاني، وجميع القوى والقوائم الفائزة الكبيرة والصغيرة"موضحاً ان"دولة القانون متمسكة بمرشحها لرئاسة الحكومة، كونها ترى انها الأكفأ لهذا المنصب".

وفي السياق ذاته اكد المتحدث باسم قائمة تجديد وعضو القائمة العراقية شاكر كتاب، ان مخاوف المالكي تجاه الموقف الكردستاني الذي يؤكد أحقية العراقية بتشكيل الحكومة المقبلة دفعته لزيارة اقليم كردستان.

واوضح كتاب بحسب وكالة كردستان للانباء (أكانيوز) امس ان"الموقف الكردستاني السليم من احقية القائمة العراقية بتشكيل الحكومة المقبلة دفعت برئيس الوزراء نوري المالكي الى زيارة اقليم كردستان".

وتأتي زيارة المالكي امس إقليم كردستان قبيل ايام من ارسال اقليم كردستان وفداً يضم ابرز قيادات الاقليم للدخول بمفاوضات جادة مع جميع القوائم الفائزة بهدف تشكيل الحكومة المقبلة.

من جانبه أكد القيادي في التحالف الكردستاني وعضو ائتلاف القوى الكردستانية عادل بروواري، ان الموقف الكردي من تشكيل الحكومة المقبلة والقوى السياسية والكتل الفائزة واضح، وهو ان الائتلاف الكردستاني يقف على مسافة واحدة من الجميع، وقد أعلن ذلك في أكثر من مناسبة، وآخرها تصريح رئيس الإقليم مسعود بارزاني.

وقال بروواري في تصريح بحسب وكالة كردستان للأنباء(اكانيوز) امس ان"موقف الائتلاف الكردستاني لا غبار عليه، وانه يقف على مسافة واحدة من الجميع، وان رئيس الإقليم والقوى الكردستانية أعلنت عن موقفها من كل القوى السياسية والقوائم الفائزة، وهي لن تؤيد طرفاً معينا على حساب الأطراف الأخرى".

ولفت الى ان"ائتلاف الكتل الكردستانية يريد المشاركة في حل الخلافات، ولا يريد أن يكون مع كتلة او حزب ما"، لافتاً الى ان"القوى الكردستانية تنتظر نتائج ما سيتوصل إليه الائتلافان الوطني ودولة القانون"، موضحاً ان"الكرد مع تشكيل حكومة شراكة وطنية دون تهميش أي طرف من الأطراف حتى الصغير منها، ومشاركة جميع أطياف الشعب العراقي".

وتابع القيادي في التحالف الكردستاني: ان"القوى الكردية تنتظر أيضا نتائج المفاوضات ما بين الكتل الفائزة الثلاث، الائتلاف الوطني ودولة القانون والعراقية، من اجل النظر في التحالفات السياسية المقبلة"، مبيناً بالقول"ننتظر نتائج المفاوضات بين الائتلافين والقائمة العراقية في موضوع رئاسة الحكومة وتشكيلها، والائتلاف الكردستاني مع الدستور في موضوع تشكيل الحكومة، والكتلة الاكبر".

ولفت الى ان"الجميع سيكون مع تفسير المحكمة الاتحادية بخصوص الكتلة الاكبر، كون المحكمة الاتحادية هي أعلى سلطة قضائية، وينبغي ان يلتزم الجميع بالدستور وقرارات المحكمة".

وترى العراقية بأنها الكتلة الاكبر التي يجب تكليفها بتشكيل الحكومة بناء على تحقيقها اعلى الاصوات في الانتخابات التي اجريت في ٧ من آذار الماضي، فيما تؤكد دولة القانون ان تفسير المحكمة الاتحادية للمادة الدستورية اعطى الحق للكتلة الاكبر بعد التحالف بتشكيل الحكومة. وما يزال الجدل يدور حاليا بشأن أحقية من سيشكل الحكومة خاصة بعد أن أعلنت المحكمة الاتحادية العليا في بيان لها في السادس والعشرين من شهر آذار الماضي، ردا على طلب رئيس الوزراء نوري المالكي بتفسير المادة ٧٦ من الدستور العراقي التي تشير إلى ان الكتلة الأكبر في البرلمان هي التي تشكل الحكومة، أن الكتلة النيابية الأكثر عدداً تعني إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة دخلت الانتخابات وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو أن هذه الكتلة ناجمة عن تحالف قائمتين أو أكثر من القوائم التي دخلت الانتخابات واندمجت في كتلة واحدة، لتصبح الكتلة الأكثر عددا في البرلمان، الأمر الذي رفضته القائمة العراقية جملة وتفصيلا واعتبرته التفافا على الدستور و"انحناء"من القضاء العراقي أمام رئيس الحكومة نوري المالكي الذي يتزعم قائمة منافسة.

الأمم المتحدة: الاقتصاد العراقي يواجه تحدياً سياسياً وأمنياً

□ **بغداد / السومرية نيوز**

دعت بعثة الأمم المتحدة في العراق إلى تقاسم إيرادات النفط العراقي في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك إقليم كردستان ومحافظة كركوك، فيما لفتت في الوقت نفسه إلى وجود عجز في جميع الميادين الاقتصادية في البلاد ومحدودية في مشاريع الإعمار، محذرة من إمكانية أن تقوض المكاسب الديمقراطية التي تحققت"في حال لم يتغير الوضع الحالي".

وقال رئيس بعثة الأمم المتحدة آد ميلكرت في تقرير قدمه لمجلس الأمن الدولي في الخامس والعشرين من شهر أيار الحالي لبحث آخر التطورات في العراق، إن"الأمم المتحدة تنصح جميع الأطراف بالتركيز على تقاسم الإيرادات النفطية في جميع أنحاء العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وكركوك واتخاذ الخطوات الكافية بهذا الخصوص لحل مشاكل البلاد الاقتصادية".

وكانت الكتل السياسية في البرلمان المنتهي ولايته قد فشلت في التوصل إلى اتفاق بشان إصدار قانون لإدارة القطاع النفطي وتقاسم الإيرادات النفطية، بسبب خلافات بين الكتل حول النسب المقررة لكل محافظة، فضلا عن كيفية إدارة القطاع النفطي في العراق، حيث طالبت كتلة التحالف الكردستاني بان يكون هناك دور للإقليم أو المحافظة مع الحكومة الاتحادية في إدارة قطاع النفط، فيما رأت الكتل السياسية أن القطاع النفطي يجب أن يدار من قبل السلطة الاتحادية بشكل مباشر عبر وزارة النفط.

واعتبر مليكرت في تقريره أن"الاقتصاد العراقي يواجه تحديا يتمثل بترجمة التوقعات الكبيرة بشأن التقدم المحرز على المستويين السياسي والأمني وتحويله إلى نمو اقتصادي ما يسهم بخلق فرص عمل تساهم بتحسين الظروف المعيشية للمواطن العراقي بشكل جذري"، لافتا إلى"وجود عجز في جميع الميادين الاقتصادية في البلاد".

وأعرب ميلكارت عن أسفه لأن"مشاريع الإعمار والإصلاح في غالبية الأحيان كانت محدودة، فضلا عن عدم إيلاء الأولويات الاجتماعية الاهتمام الكافي بعد إجراء الانتخابات البرلمانية"، محذراً من"إمكانية تقويض المكاسب التي تحققت على صعيد تعزيز الديمقراطية في العراق في حال لم يتغير الوضع الحالي".

ولفت رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى أن"توقيع المنظمة الدولية لاتفاق مع الحكومة العراقية يهدف لتعزيز بناء الدولة العراقية في مختلف المجالات خلال السنوات الخمس المقبلة".

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قد وقعت مع الأمم المتحدة، في الحادي عشر من شهر أيار اتفاقية تعزيز التنمية وتقديم الخدمات والنمو الاقتصادي والتي ستساهم الأمم المتحدة في بناء الدولة العراقية عبر خمسة مجالات رئيسة، هي النمو الاقتصادي الشامل وإدارة البيئة وتعزيز الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان وضمان حصول أفراد المجتمع العراقي على خدمات أساسية والاستفادة من القدرات البشرية".

أعمال العنف الاخيرة تسبّب معركة تصريحات سياسية

□ **بغداد / المدى**

في الوقت الذي شن فيه القيادي في ائتلاف دولة القانون حيدر العبادي هجوماً لاذعاً على"القائمة العراقية"متهماً جماعات قريبة منها من"القاعدة"و"البعث"بانها وراء التفجيرات التي حصلت يوم الانتخابات النيابية

تبادلت الكتل السياسية الاتهامات حول اعمال العنف الاخيرة التي حصلت في بعض المدن، والتي تصاعدت في عدد من مناطق بغداد والمحافظات بشكل بات يهدد الاستقرار الامني الذي ساد البلاد خلال السنتين الماضيتين واكسب المواطنين نوعا من الاطمئنان على حياتهم وممتلكاتهم ولكن الحوادث الثلاث الاخيرة في بغداد والنجف والديوانية ومارافقها من عمليات سرقة على محال المواطنين والمصارف الحكومية دق ناقوس الخطر امام احتمال عودة العنف للبلاد مرة اخرى.

ويرى المراقبون ان تصاعد العنف وعمليات السطو على المصارف ومحال المواطنين في وضح النهار سببه التراجع في مستوى الاجراءات المتخذة من قبل الاجهزة الامنية نتيجة الفراغ الدستوري والسياسي الذي تمر به البلاد بعد الانتخابات وتأخر تشكيل الحكومة، فيما اعتبر البعض الآخر بانه ردة فعل من الجماعات الارهابية على قيام الاجهزة الامنية بإلقاء القبض على القيادات الكبيرة في التنظيمات الارهابية.

ومما زاد من مخاوف تصاعد الانفلات الامني هو تضارب تصريحات الكتل السياسية بالاسباب التي تقف وراءه دون الحديث عن المعالجات حيث حاولت كل كتلة استغلاله لضرب الكتل المنافسة تبعا لمصلحتها من دون النظر الى مايسببه من ويلات للشعب العراقي الذي سئم الخلافات على المناصب.

وفي هذا السياق قال الناطق المدني لخطة فرض القانون تحسين الشيخلي"ان انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة من خلال القتل والخطف كان نتيجة تقدم القوات الامنية خطوة على الارهاب وتلقيه ضربات قاصمة بالاضافة الى تفكيك هذا التنظيم وحرمانه من التمويل الداخلي والخارجي"، مضيفا"ان انتشار هذه الظاهرة لم تأت بعد الانتخابات وانما جاءت نتيجة الضربات التي تلقتها الجماعات الارهابية من خلال إلقاء القبض على مناف عبد الرحيم الراوي وضرب ابو حمزة وابو ايوب المصري. مبينا"ان العمليات الارهابية ليست مرتبطة بالعملية السياسية بقدر ما هي مرتبطة بالجانب الامني وان القاعدة هي تنظيم دولي وعلى مستوى اممي كبير جداً وممارستهم هذه العمليات الارهابية بتمويل داخلي بغض النظر عن التمويل الخارجي الذي يحاولون الحصول عليه ولكن مع تجفيفنا منابع التمويل والمنابع التي تحتضنهم في حالات كثيرة بدؤوا بتكثيف هذه العمليات.

من جانبه اكد عضو الائتلاف الوطني عن حزب الفضيلة محمد الخزعلي"ان مقدرة الاجهزة الامنية من الجيش والشرطة على تفكيك منابع الارهاب وخاصة الخارجية جعلت الارهابيين يقومون بتمويل عملياتهم ذاتيا من داخل العراق".

واضاف الخزعلي في تصريح صحفي ان"قواتنا المسلحة شهدت تقدما كبيرا في الأونة الاخيرة في مجال المعلومات الاستخبارتية الامنية حيث استطاعت القضاء على رموز ارهابية كبيرة وتفكيك منابعهم الخارجية ما دفع العناصر الارهابية الصغيرة الى ان تقوم بتمويل عملياتها ذاتيا ومن داخل العراق وهذا ما حصل بالفعل حيث بدأوا بالسطو على محال الصاغة وسرقة السيارات، مضيفا ان على الاجهزة الامنية ان تكثف من عملها الاستخباراتي وتعمل باقصى درجة للتعاون مع المواطنين من اجل حماية ارواحهم وحماية الاماكن المهمة.

وفي الشأن ذاته قالت عضو القائمة العراقية فائزة العبيدي"ان الانفلات الامني الذي نشهده الآن في بعض مناطق بغداد لم يحدث في مرحلة معينة بل هو موجود منذ عام ٢٠٠٥ وازداد سوءا في الفترة ما قبل وبعد الانتخابات.

وأوعزت العبيدي في تصريح بحسب الوكالة المستقلة للصحافة هذا الانفلات الى سببين مهمين الاول هو الاحباط الكبير لدى الناخب العراقي من القيادات التي انتخبها والثاني هو استغلال الارهابيين الصراعات السياسية الموجودة الآن بين الكتل السياسية وبالتالي ازدادت وتيرة الانفلات الامني في العراق، داعية في الوقت ذاته الاجهزة الامنية الى ان تقوم بتشكيل لجان فعلية وتفتح ملفات تحقيقية وتتابع ملابسات الجريمة وعدم الاكتفاء باعلان نشاطاتهم في التلفاز فقط بل ضرورة متابعة هذه القضايا بجدية من اجل السيطرة على هذه العمليات ومحاسبة المجرمين علنا امام المواطنين".

ولا بد من ان نشير الى ان العاصمة بغداد وبعض المحافظات قد شهدت في الايام الاخيرة تدهورا امنيا واضحا سببه الانفلات الامني الحاصل من قبل بعض عناصر الامن وضعف الاجهزة الاستخباراتية اذ أفاد مصدر أمني مسؤول في الفلوجة بمحافظة الانبار، يوم الاحد الماضي بأن مسلحين مجهولين هاجموا محلا للصيرفة وسط الفلوجة وتمكنوا من سرقة مبالغ مالية كبيرة، فيما ذكر أن المسلحين فجروا عبوة ناسفة بالقرب من الموقع لمنع الشرطة من مطاردتهم أدت إلى إصابة مدنيين بجروح". واضاف المصدر في تصريحات صحفية إن"مسلحين مجهولين يحملون مسدسات كاتمة للصوت قاموا الأحد، بالسطو على محل لصرافة العملات وسط مدينة الفلوجة، وتمكنوا من سرقة مبالغ كبيرة من العملة العراقية والدولار"، من دون تحديد المبلغ المسروق"مضيفا أن"المسلحين كانوا يستقلون سيارة من نوع (اوبل ألمانية) وقاموا بعد سرقة المحل بتفجير عبوة تركوها على بعد نحو ٥٠٠ متر أدت إلى إصابة اثنين من المدنيين بجروح طفيفة وتضرر إحدى المركبات". وتعتبر حادثة السطو هذه الثانية التي تقع خلال ثلاثة أيام في العراق، إذ ان اللجنة الأمنية في مجلس محافظة النجف أعلنت الجمعة الماضية أن مصرف الرافدين في منطقة المشخاب جنوب المحافظة تعرض إلى عملية سطو كبيرة من قبل مجموعة مسلحة بعد منتصف ليلة الخميس وتمكن اللصوص من سرقة مبلغ يقدر بنحو ٦ مليارات وخمسمائة مليون دينار عراقي من خزينته".

وجاءت عملية سرقة المصرف بالنجف بعد أيام من قيام مجموعة مسلحة بالسطو على محال الصاغة في منطقة البياع جنوب غرب العاصمة بغداد أسفرت عن استشهاد وإصابة ١٤ شخصا، والتي أشارت التحقيقات إلى تورط بعض عناصر الشرطة في سرقة محتويات المحال مستغلين الفوضى التي أحدثتها عملية السطو".

صورة وخبر

■ يوسف أحمد : عدم استقرار الأوضاع يؤثر سلبيا على مكانة العراق في العالم

قال القيادي في التحالف الكردستاني وعضو ائتلاف القوى الكردستانية يوسف احمد إن عدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية في اغلب مناطق العراق سيؤثر سلبا على وضعه في العالم.

واوضح احمد بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان على الكتل السياسية المختلفة في بغداد ان تستفيد من تجربة اقليم كردستان في الاستقرار وعلى مختلف الصعد، مبينا ان اي بلد في العالم يرغب بزيادة الاستثمار ودخول الشركات المتخصصة بالجانب الاقتصادي والخدمي من اجل الاستثمار فيه، مشيرا الى إن هاجس الشركات الاجنبية هو استتاب الوضع الامني في اي منطقة من اجل الاستثمار الامثل والبعيد عن اي مخاوف تهدده.

ويشهد اقليم كردستان ومنذ تسعينيات القرن الماضي استقرارا سياسيا وامنيا اثر ايجابا على تطور الاقليم وتقدمه، كما يشهد الآن دخول شركات اجنبية مختلفة للاستثمار فيه يشجعها في ذلك استتاب الاوضاع السياسية والامنية فيه.

يوسف احمد

■ الحساني: المالكي يمتلك كلّ المواصفات المطلوبة لرئيس الوزراء المقبل

قال القيادي في حزب الدعوة وعضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني إن مرشح الائتلاف رئيس الوزراء نوري المالكي يمتلك كل المواصفات المطلوبة لحكومة البناء والاعمار المقبلة، مشيرا الى أن الفترة المقبلة بحاجة الى رئيس وزراء قوي لديه الخبرة الكافية في ادارة الامور.

عبدالهادي الحساني

وأوضح الحساني بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): إن الاصرار على المالكي مرشحاً عن دولة القانون لرئاسة الحكومة المقبلة ليس معناه فرض هذا الامر وانما من حق كل الكتل السياسية الفائزة ان تقدم مرشحيها لهذا المنصب وحسب الاعراف الديمقراطية، مشيرا الى انه لايوجد اي فيتو على اي مرشح من الكتل الاخرى.

واعتبرت بعض القوى السياسية إن اصرار ائتلاف دولة القانون على رئيسه نوري المالكي مرشحاً وحيداً له من الاسباب الرئيسية لعدم التوصل الى توافقات المرحلة المقبلة.

■ الدنبوس: موضوع المعارضة البرلمانية في البلاد لم ينضج حتى الآن

قال عضو القائمة العراقية عدنان الدنبوس ان"موضوع المعارضة في العراق لم ينضج حتى الآن، لأننا نفتقر الى أحزاب سياسية شمولية تضم جميع ابناء الشعب، مستبعدا ان يكون دور العراقية معارضة برلمانية.

واوضح الدنبوس في تصريح صحفي ان جميع القوى السياسية والقوائم الفائزة بضرورة التوافق فيما بينها على تشكيل الحكومة كي تعطي للعملية السياسية قوة ومتانة للمشاركة فيها"لافتاً الى ان"القائمة العراقية لديها برنامجها التي تريد تطبيقه، ولن تتخلى عنه ولا يمكن ان تتخذ جانب عمل الكتلة المعارضة في مجلس النواب الجديد، كونها الكتلة الاكبر الفائزة بأكثرية الأصوات في الانتخابات التشريعية، وبرنامجها السياسي للحكومة المقبلة لا يمكن ان يطبق من دون ان تكون في السلطة". وما يزال الجدل يدور حاليا بشأن أحقية من سيشكل الحكومة المقبلة.

عدنان الدنبوس

■ الشابندر: ترحيب المالكي بلقاء علاوي دبلوماسي لا أكثر

وصف القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر ترحيب رئيس ائتلافه نوري المالكي بلقاء رئيس القائمة العراقية إياد علاوي بالدبلوماسي لا أكثر.

وقال الشابندر بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) امس الاثنين:"ان ترحيب المالكي الدبلوماسي لن يفعل شيئاً والعراقية مازلت متمسكة في تشكيلها للحكومة"، مشددا على ان رئيس قائمته لن يجلس مع علاوي ما لم تعترف القائمة العراقية بفتوى المحكمة الاتحادية بشأن الكتلة الاكبر والتي تنص على امكانية تشكيل الحكومة من قبل تحالف كتلتين او اكثر وهذا ما فعله ائتلافا دولة القانون والوطني.

عزت الشابندر

واوضح الشابندر أن رغبة علاوي في ان يأتي للقاء كزعيم الكتلة الاكبر هو ما يعيق عقده، مشيراً إلى وجود مبادرات غير معلنة بين بعض الشخصيات من ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية لعقد هذا اللقاء ولكن الاوضاع لم تتقدم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art